فئات السن الصغيرة (أي أقل من ١٥ سنة) ، وبوجود ٥٠ ٪ من السكان في فئات السن المتوسطة (١٥ — ٦٤) والباقي وهي نسبة ضئيلة لفئات السن الكبيرة (+ ٦٥ سنة) . وبالنسبة لموضوع بحثنا فان : ٤٥ ٪ من السكان هم من فئات السن الصغيرة و٥٠ ٪ منهم يتركزون في الفئة المتوسطة و٥ ٪ منهم في الفئة الكبيرة . اي ان السكان في سن العمل (١٥ — ٦٤) هم ٥٠ ٪ من مجموع السكان ، وهذا يعني ان عبئا كبيرا يقع على السكان العاملين اذ يعولون نصف السكان اذا افترضنا ان الرجال والنساء يعملون معا وهذا غير متوفر لدى الشعب العربي قاطبة بما فيه الفلسطينيون ، الامر الذي يلقي تبعات اكثر على العاملين فربما تصل النسبة الى ان اكثر من ٧٠٪ من السكان يظلون عالة على العاملين .

ونقارن هذه النسب التي ذكرناها بمثيلاتها في اقطار أخرى كي تتضح الصورة أكثر .

القطر وسنة التعداد	تحت١٥	١٥—٦٤	٦٥+
ج.ع.م ١٩٦٠	٤٢٫٨	٥٢٫٧	٣٫٥
العراق ١٩٥٧	٤٤٫٥	٥٠٫٤	٥٫١
المملكة المتحدة ١٩٥١	٢٢٫٣	٦٦٫٨	١١٫٠
الولايات المتحدة ١٩٥٠	٢٦٫٩	٦٤٫٩	٨٫٢
لاجئو العراق ١٩٧٠	٤٥	٥٠	٥

٤ — ان ارتفاع نسبة السكان في سن العمل (١٥ — ٦٤) يعتبر قرينة لمقدار التطور الحضاري اذا رافق هذا الارتفاع ارتفاع آخر في حجم غير القادرين على العمل من كبار السن (فوق ٦٥ سنة) . وللتدليل على ذلك نذكر هذه الارقام : نسبة السكان في سن العمل مرتفعة في السويد ٦٦٫٨ ٪ وفي النمسا ٦٦٫٥ ٪ وهما من الدول المتقدمة حضاريا ونسبة كبار السن فيهما ٩٫٦ ٪ و١٠٫٦ ٪ على التوالي . بينما النسبة الاولى في تركيا والمكسيك ٥٩٫٣ ٪ و٥٤٫١ ٪ والنسبة الثانية ١٫٢ ٪ و٢٫٩ ٪ على التوالي والدولتان من الدول النامية . اما بالنسبة لفلسطينيي العراق فهي ٥٠ ٪ و٥ ٪ .

٥ — ربما يكون من المفيد في مثل هذا البحث ان نذكر ان نسبة الذكور الذين في سن الجندية (١٨ — ٣٩) بين لاجئي العراق هي ١٦ ٪ من مجموع السكان . (هذه النسبة هي ١٢٫٦ ٪ لدى المواطنين العراقيين عام ١٩٥٧) .

٦ — ان نسبة النوع او الجنس لدى لاجئي العراق هي ٩٣٤[٢٥] (عام ١٩٧٠) . وهي نسبة تتقارب مع مثيلاتها في الاقطار العربية ، المغرب ٩٩٦ (عام ١٩٥١) ، الاردن ٩٦٨ (١٩٥٢) ، سوريا ٩٩٧ (عام ١٩٥٦) ، العراق ٩٩١ (عام ١٩٥٧) .)

٧ — ان نسبة الذين ولدوا منذ عام ١٩٤٩ فصاعدا هي ٥٨٫٣ ٪ من مجموع السكان .

وقبل الانتقال الى موضوع آخر في هذا الفصل أود أن أشير الى أن مديرية شؤون الفلسطينيين كانت تقوم (مطلع عام ١٩٧١) بمسح اجتماعي/سكاني ميداني للاجئين المسجلين لديها . وحين تنشر نتائج هذا المسح فستكون لها فوائد دراسية جمة .

الدخل والمستوى الاقتصادي : لدى حديثنا عن مثل هذا الموضوع ينبغي ان نميز مبدئيا بين قطاعين من الفلسطينيين في العراق : الاول الفلسطينيون الذين يسكنون الملاجىء والدور الحكومية المجانية، والثاني أولئك الذين يسكنون خارجها . فلكل من هذين القطاعين مستواه الاقتصادي الذي يختلف عن الاخر. والتمييز يجب ان يلحظ ايضا بين «اللاجئين» وما يمكن ان نطلق عليهم منهجيا اصطلاح « الوافدين » وهم الذين قدموا العراق لا طلبا للجوء وانما بحثا عن عمل باعتبار ان العراق ، والى حد ما ، يمثل قطرا جاذبا للهجرة .

ان نظرة عامة الى واقع سكان الملاجىء تظهر بوضوح ان غالبيتهم يعانون من وضع اقتصادي متدن اذا قورن بوضع اقرانهم الذين يسكنون على نفقتهم الخاصة. ويكفي برهانا على صحة هذه النظرة انهم ما زالوا يعيشون في بؤس الملاجىء التي أتينا على وصفها في الفصل السابق . وسكان الملاجىء والدور الحكومية المجانية في العراق يشكلون نسبة ٦٣ ٪ من اللاجئين .

وكي لا يظل ما طرحناه مجرد « رأي » قابل للنقاش قمنا بدراسة ميدانية للمجأين من هذه الملاجىء[٢٦]: ملجأ راحيل شحمون وهو من اكبر ملاجىء بغداد وملجأ السباع وهو من المتوسطة فيها . وخرجنا بهذه الحقائق كما هي في كانون الثاني ١٩٧١ : عدد سكان الملجأين معا ٣٨٤ وعدد الذين يعملون منهم ٥٣ . وبذلك تكون درجة المعيلين ١٣٫٨ ٪[٢٧]. وهذا يعني ان كل ١٣٫٨ من السكان يقع عليهم عبء اعالة ١٠٠ منهم . ولدى مقارنة هذه الدرجة بمثيلاتها في بعض الاقطار العربية تظهر لنا الهوة